العرب
الخميس 2021/10/07
السنة 44 العدد 12202

مؤتمر استقرار ليبيا: الطموحات كبيرة لكن التحديات أكبر

الأطراف المتدخلة في ليبيا عائق أمام تحقيق توافق يضمن استقرار البلاد

تطلعات للاستقرار تقيدها الاضطرابات

تأمل الحكومة الليبية في أن يكون مؤتمر استقرار ليبيا فرصة تجمع الفرقاء الليبيين وتوفق بينهم بما يضمن تحقيق مخرجات مؤتمريْ برلين 1 و2 التي تتمثل في ضرورة إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد وضمان وقف إطلاق النار وإجراء الانتخابات المقررة في ديسمبر القادم، علّها تكون خطوات نحو تثبيت الأمن والاستقرار في البلاد بعد سنوات من التناحر.

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

طرابلس – تواصل وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش جولتها الخليجية حيث تسلّم دعوات لحكومات المنطقة لحضور مؤتمر استقرار ليبيا الذي سينعقد في الحادي والعشرين من أكتوبر الجاري، والذي سيكون أول مؤتمر دولي حول ليبيا ينتظم داخل أراضيها بمبادرة وإشراف من سلطاتها الحكومية وبدعم مباشر من الأمم المتحدة.

وتعوّل ليبيا على أن يكون المؤتمر تمهيدا إيجابيا للانتخابات التي يدفع المجتمع الدولي نحو تنظيمها في موعدها المحدد للرابع والعشرين من ديسمبر القادم، وعلى أن يجتمع مختلف الفرقاء حول توافقات تساهم في تجاوز الأزمة المستفحلة منذ عشر سنوات، وفي الوصول "بالبلاد إلى بر الأمان وحالة من الاستقرار تتيح المجال لتوافق على دستور دائم للبلاد".

مبادرة لتحقيق الاستقرار

تروّج السلطات المركزية في طرابلس للملتقى على أنه مبادرة وطنية ليبية، وأنه صناعة محلية لكنها تحظى بدعم إقليمي ودولي وستتم بحضور واسع للدول دائمة العضوية بمجلس الأمن ودول الجوار وعدد من الدول العربية ومن دول الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وكافة الدول التي سبق وأن شاركت في مؤتمري برلين 1 و2 إلى جانب الأمم المتحدة.

وسيكون هذا المؤتمر الأول من نوعه الذي تديره وتشرف عليه ليبيا منذ العام 2011.

وقالت المنقوش إن الهدف من إعلان مبادرة استقرار ليبيا هو أن تكون بقيادة وتوجّه ليبيّين وطنيّيْن. وأشارت إلى أن رؤية المبادرة تتكون من مسارين؛ الأول عسكري وأمني والثاني اقتصادي، مضيفة أن المسار الأمني والعسكري يعد التحدي الأكبر الذي يواجه ليبيا اليوم، خاصة مع تقدمها نحو الانتخابات الوطنية العامة، وهو ما يتطلب -وبدعم من شركاء ليبيا وحلفائها- العمل على توحيد الجيش الليبي تحت قيادة واحدة لإعلاء السيادة الليبية، ودمج المجموعات المسلحة وتأهيلها، وكذلك سحب المرتزقة والقوات الأجنبية الذين يشكل استمرار وجودهم تهديداً ليس فقط لليبيا بل للمنطقة بأسرها.

وأكدت الوزيرة على أن الهدف من المبادرة هو وضع الآليات التنفيذية الضرورية لتحقيق الاستقرار، وتمهيد الطريق وصولاً إلى الهدف الأسمى وهو ضمان استدامة الاستقرار والسلام.

وينتظر أن تحشد ليبيا الدعم التقني بشأن تأمين الانتخابات بصورة شفافة ونزيهة، فيما كشف المجلس الرئاسي الليبي عن استعداده لطرح مبادرة يقول إنها ستساهم في حلحلة الأزمة السياسية وستساعد على تنظيم الانتخابات وتأمين القبول بنتائجها من قبل جميع الأطراف، وذلك بالتوجه نحو دعوة بعض الأطراف المعنية للتنازل من أجل الوطن، وعدم التقدم للترشح في الانتخابات القادمة.

فرصة للتوافق

يرى مراقبون محليون أن المؤتمر لا يمكن أن يكتفي بأن يكون لقاء استعراضيا ينفض على جملة من التوصيات مهما كانت أهميتها، لأن الوضع في البلاد متداخل ليس فقط بسبب التدخلات الخارجية، ولكن كذلك بسبب الصراعات الداخلية على ثالوث الثروة والسلاح والسلطة، وهو ما يعني أن أهم خطوة لإرساء الاستقرار هي التوافق بين أطراف النزاع الذين لم يتبين بعد مستوى حضورهم ليس في فعاليات المؤتمر فحسب، وإنما في الاجتماعات التمهيدية التي ستعد خلالها التوصيات والمواقف والقرارات.

ويضيف المراقبون أن "استقرار ليبيا" يحتاج إلى خطوات جريئة، منها تنفيذ كافة بنود الاتفاق العسكري المبرم في الثالث والعشرين من أكتوبر 2020، وتوصيات مؤتمري برلين وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بملف إجلاء القوات الأجنبية والمرتزقة وحل الميليشيات وجمع السلاح وتوحيد الجيش والأمن، وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين، وتدشين مشروع المصالحة الوطنية دون مساومات رخيصة لغايات سياسية قد تفرضها بعض الأطراف التي تحاول تحديد المسارات من منطلق النصر والهزيمة أو الربح والخسارة خلال سنوات الصراع الدموي بداية من العام 2011.

وستنادي ليبيا خلال الملتقى بالنظر في إمكانية تشكيل لجنة دولية لتفقد وتقييم الأوضاع الأمنية والهياكل الفنية على الأرض وتحديد مدى استعدادها لإجراء انتخابات عامة بنجاح قبل الموعد المحدد للانتخابات، وتقديم الدعم في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون في الجهود الرامية إلى ملاحقة الأفراد والجماعات التي لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بالأعمال الإرهابية وفقاً للالتزامات المحددة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1373 لعام 2001 وغيره من القرارات ذات الصلة، ودعم مسار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، بما في ذلك عمل المفوضية العليا للمصالحة الوطنية، ونشر الوعي بحقوق الإنسان وانتهاج خطاب ديني وخطاب إعلامي يدعو إلى التسامح ونبذ العنف والتطرف والانتقام.

> حملات التحريض والتجييش وبث خطاب الكراهية لا تزال متواصلة، وخاصة من قبل الأطراف المستفيدة من ديمومة النزاع

كما سيؤكد الملتقى على أن نجاح مبادرة تحقيق الاستقرار في ليبيا يحتاج إلى محاسبة المعرقلين من خلال التنفيذ الأمثل لنظام العقوبات الواردة في قرارات مجلس الأمن، مع دعوة المجتمع الدولي إلى إيلاء الأولوية لأن تشمل العقوبات المشاركين في أعمال تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو تعرقل أو تقوض نجاح عملية تحولها السياسي، أو من يقدمون الدعم لتلك الأعمال، وتشمل هذه الأعمال عرقلة أو تقويض الانتخابات، والمتورطين في نظام حظر توريد السلاح بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمتورطين في المتاجرة غير المشروعة بالأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى للجماعات المسلحة.

وتنسجم هذه الرؤية مع قرارات مجلس الأمن وقانون "دعم الاستقرار في ليبيا" الذي صادق عليه الكونغرس الأميركي الأسبوع الماضي، والذي يقضي بفرض عقوبات على معرقلي الاستقرار والعملية السياسية في ليبيا. كما ينص على الطلب من الرئيس الأميركي جو بايدن معاقبة من يقوم بأفعال تهدد السلام والاستقرار في ليبيا، أو مسؤول أو متواطئ في انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، أو سرق أصول الدولة الليبية أو مواردها الطبيعية.

كما سينظر المؤتمر في آليات توحيد كافة المؤسسات المالية وأهمها المصرف المركزي، ورفع التجميد عن الأرصدة الليبية في الخارج، للاستفادة منها في مشروعات إعادة الإعمار والتنمية، وتمكين الدولة من متابعة الأموال المجمدة وإدارتها لزيادة عوائدها خلال فترة تجميدها بما يضمن تجنب تآكلها أو التصرف فيها تصرفا غير مشروع، والأخذ في الاعتبار ما ورد في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2571، الذي يكفل فيه المجلس أن تتاح للشعب الليبي في مرحلة لاحقة الأصول المجمدة، ويؤكد استعداده للنظر في إدخال تغييرات على تدابير تجميد الأصول بناءً على طلب من الحكومة الليبية، حماية للاستثمارات والممتلكات التابعة للدولة في الخارج.

وفي تقديمها للمبادرة قالت وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش "نحن الآن في مرحلة تحتم الدفع بالقضية الليبية باعتبارنا مسؤولين عما يحدث في البلاد ونحاول الدفع بعجلة السلام والاستقرار في ليبيا". وأبرزت أنها تحاول التواصل مع كل الأطراف الدولية سواء كان لها ضلع في النزاع الليبي أو محايدة أو إيجابية لإيصال رسالة مفادها أن ليبيا الآن تمثلها دبلوماسية معتدلة وإيجابية تفتح أذرعها لكل دول العالم التي تهدف إلى دعم السلام والاستقرار في البلاد، مشددة على أن سيادة ليبيا فوق كل اعتبار وأن وزارة الخارجية تقف على مسافة واحدة من كل الدول وتتعامل معها بما يخدم مصلحة ليبيا.

وكان الممثل الأعلى للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أكد، خلال زيارة قصيرة إلى طرابلس في سبتمبر الماضي، استعداد الاتحاد لمساعدة ليبيا في إعادة هيكلة قواتها الأمنية وإدارة حدودها ودعم استقرارها.

وأوضح أن تحقيق الاستقرار في هذه الدولة من شأنه تسهيل إيجاد حلول إنسانية لقضية الهجرة، و"مع تحقيق الاستقرار في ليبيا، سيكون من الأسهل إيجاد حلول أكثر إنسانية للمهاجرين".

ورغم أن الطموحات المتعلقة بمؤتمر استقرار ليبيا تبدو كبيرة، ورهانات حكومة عبدالحميد الدبيبة على الحدث المنتظر واضحة لتلميع صورة المرحلة الحالية، إلا أن التحديات تبدو أكبر بكثير، وحالة العداء بين الفرقاء لا تزال تتفاقم وتستفحل، كما أن هناك رغبات معلنة في الإقصاء المتبادل، وتكفي الإشارة هنا إلى تجمع ميليشيات "بركان الغضب" الموالية للحكومة الأحد، حيث هددت علنا بإغلاق صناديق الاقتراع في حال ترشح الرجل القوي في شرق البلاد المشير خليفة حفتر أو ابن الزعيم الليبي الراحل سيف الإسلام القذافي، كما حذرت المفوضية العليا للانتخابات من عدم ترشح حفتر، وهو ما يعني سعيا لتوجيه خيارات المفوضية من مقرها الرئيسي في العاصمة التي لا تزال تحت سيطرة تلك الميليشيات.

وترجح أوساط ليبية أن يتزامن موعد المؤتمر مع فتح باب الترشحات للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وأن يكون غطاء سياسيا للانتخابات، لكنها تشير بالمقابل إلى أن تحديات كبيرة لا تزال تواجه المشهد السياسي والأمني لاسيما في ظل استمرار العجز الأممي والدولي عن الجمع بين القيادات الفعلية للصراع في غرفة واحدة، إذ أن الحاجز النفسي لا يزال عميقا بين الفرقاء، كما أن حملات التحريض والتجييش وبث خطاب الكراهية لا تزال متواصلة وخاصة من قبل الأطراف المستفيدة من ديمومة النزاع.

الموانئ العالمية تخفي الاستراتيجيات العسكرية للصين

بكين – تراقب القوى العظمى التوسع الاستثماري الهائل الذي حققته الصين عبر استحواذها على موانئ عالمية كبرى بالكثير من الخوف من أن تكون هذه الاستثمارات بوابة لتحقيق الاستراتيجيات والأهداف العسكرية لبكين خاصة في المناطق التي تشهد توترات أمنية، بالإضافة إلى استغلال نفوذها الاقتصادي للتحكم في السياسة المحلية للدول ومواقفها من السجل الحقوقي للنظام الصيني.

وتقول المحللة السياسية جوديث بيرغمان في تقرير لمعهد جيتستون الأميركي إن الصين، من خلال الاستثمارات في الموانئ وملكيتها لها، توسع نطاق انتشارها البحري العالمي، ولا تظهر شهيتها للموانئ أي علامات على التناقص. وحتى يوليو 2020 تردد أن شركات صينية "تملك جزئيا أو تدير نحو خمسة وتسعين ميناء في جميع أنحاء العالم".

ومن بين الموانئ الـ95 يوجد 22 ميناء في أوروبا و20 ميناء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و18 ميناء في الأميركتين، ومثلهم في جنوب وجنوب شرقي آسيا، و9 موانئ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتمثل ثلاث شركات صينية فقط، من بينها "كوسكو شيبينغ بورتس" و"تشاينا ميرشانتس بورت"، وهما شركتان مركزيتان مملوكتان للدولة 81 في المئة من عمليات تلك الموانئ.

وتتركز غالبية استثمارات وعمليات الموانئ الصينية في الخارج في يد عدد قليل من بعض الشركات المملوكة للدولة في الصين، وخاصة كوسكو، ثالث أكبر شركة نقل حاويات في العالم وخامس أكبر مشغل لمحطات الموانئ، والتي وقعت في مايو الماضي اتفاقا لبناء ميناء جديد في بيرو بالقرب من عاصمتها ليما.

وتقول بيرغمان إنه في يونيو، رفعت كوسكو حصتها في هيئة ميناء بيرايوس في اليونان إلى 67 في المئة. وكانت كوسكو قد استحوذت بالفعل على محطتي الحاويات الرئيسيتين في بيرايوس بعقد إيجار لمدة 35 عاما في عام 2008، ومحطة ثالثة في عام 2016.

وأعلنت الشركة التي تمتلك بالفعل محطات في إسبانيا أنها ستفتتح من خلال فرعها الإسباني خدمة سكك حديدية جديدة للشحن بين فالنسيا وسرقسطة، كما استحوذت في سبتمبر على حصة 35 في المئة في محطة الحاويات في ميناء هامبورغ، أكبر ميناء بحري في ألمانيا وثاني أكبر ميناء حاويات في أوروبا.

ووُصفت كوسكو بأنها "المورّد الرئيسي لبحرية الجيش الصيني، حيث تقدم لبكين دعما ساحليا مدمجا لبحرية الجيش من خلال مؤسسة تجارية مصممة لتتماشى مع الاستراتيجية البحرية الصينية إلى حد يدفع بعض المحللين البحريين إلى الإشارة إلى كوسكو كذراع خامسة للبحرية".

وتضيف بيرغمان أنه في سبتمبر أيضا، بدأت مجموعة شنغهاي الدولية للموانئ، وهي شركة صينية أخرى مملوكة للدولة، تشغيل محطة الميناء الإسرائيلية الجديدة في حيفا، أكبر محطة حاويات في إسرائيل. وكجزء من الاتفاق، ستقوم المجموعة بذلك على مدى السنوات الـ25 المقبلة.

وفي حين أن استحواذ الصين على الموانئ يبدو في ظاهره مجرد معاملات تجارية تستند إلى أجندة مدفوعة اقتصاديا، وفقا للخطاب الذي تستخدمه الصين، فقد أشار العديد من المحللين إلى أن المخاوف الجيوسياسية تبدو وكأنها ما يدفع بالفعل استثمارات الصين في الموانئ. وفي حين أن استحواذ الصين على الموانئ يضمن خطوط إمداداتها الاستراتيجية، لنقل النفط والغاز من الشرق الأوسط، أشار المحللون إلى أن ثمة وظيفة عسكرية مدمجة في الاستراتيجية أيضا، فقد تسعى بكين إلى عسكرة الموانئ وفق ما تمليه عليها سياستها الخارجية.

وجاء في تقرير صدر عام 2020 عن معهد سياسات المجتمع الآسيوي "يبدو أن ثمة وظيفة عسكرية واستراتيجية متعمدة راسخة بوضوح في المبادرة".

وقال إيزاك كاردون أستاذ مساعد في الكلية الحربية البحرية الأميركية خلال شهادته في جلسة استماع لجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية بين الولايات المتحدة والصين حول قدرات استعراض القوة العالمية للجيش الصيني في فبراير 2020 "تعتمد بحرية الجيش الصيني على الموانئ التجارية لدعم عملياتها المتنامية في الخارج".

جوديث بيرغمان

الاستثمارات في الموانئ توفر نفوذا سياسيا لبكين

لكنه يرى أن الجانب "المميز لجهود البحرية الرامية إلى دعم الوجود المتنامي في الخارج هو وصولها إلى عدد كبير ومتزايد من الموانئ التي تملكها (جزئيا) وتديرها شركات جمهورية الصين الشعبية. ويروّج ضباط جيش التحرير الشعبي والمحللون الصينيون لمجموعة متنوعة من الوظائف مزدوجة الاستخدام المحتملة في هذه الموانئ، والتي يطلق عليها في بعض الحالات نقاط القوة الاستراتيجية للصين في الخارج".

وقد تعزز القلق من أن استحواذ الصين على الموانئ التجارية في جميع أنحاء العالم قد يستخدم لأغراض استراتيجية، بمؤشرات على أن بعض عمليات الاستحواذ على شركة كوسكو قد جاءت بأسعار مرتفعة لدرجة أن "الحصول على تلك الأصول هو مسألة تحقيق أهداف الأمن القومي الاستراتيجية وليس استثمارا ماليا يلزم لتحقيق عائدات قائمة على السوق".

ولهذا السبب، حذرت الولايات المتحدة إسرائيل من أن إدارة الصين لمحطة ميناء حيفا الجديدة قد تضر بالتعاون الأمني بين واشنطن وتل أبيب، لأنها قد تؤدي إلى امتناع سفن البحرية الأميركية عن الرسوّ هناك.

وتقول بيرغمان إن من بين المخاوف الخطيرة الأخرى أن استثمارات الصين في الموانئ يمكن أن توفر نفوذا اقتصاديا وسياسيا للحزب الشيوعي الصيني يمكن أن يؤثر على السياسة المحلية وصنع القرار. واليونان مثال على ذلك، فبعد أن استثمرت الصين في ميناء بيرايوس واستحوذت على جانب كبير منه، منعت اليونان بيانا للاتحاد الأوروبي ينتقد سجل الصين في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

بوابة لتوسيع النفوذ